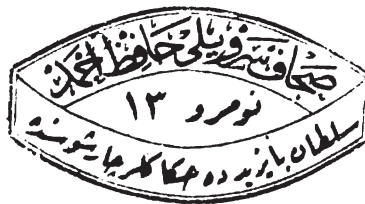


al-Nasafī

هذا متن المنار في اصول الفقه

ومؤلف هذا المنار هو الامام ابو البركات عبدالله بن احمد المعروف
بمحافظة الدين النسفي الحنفي صاحب الكنز في الفروع
المتوفى سنة عشرة وسبع مائة نفعنا الله
تعالى بعلمه آمين

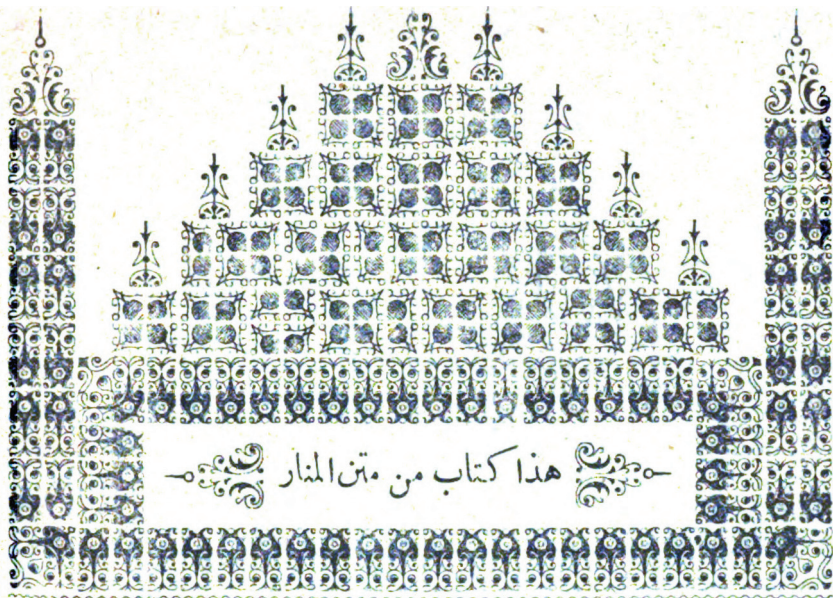
al-Manār fī uṣūl al-fiqh
طابع وناشر



دارالكتاب

مطبعة احمد كامل — سلطان بايزيد باقر جيلر جاده سي

سنة — ۱۳۲۶



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا الى الصراط المستقيم والصلوة على من اختص بالخلق العظيم
وعلى آله الذين قاموا بنصرة الدين القويم اعلم ان اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة
واجماع الامة والاصل الرابع القياس اما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول المكتوب في
المصاحف المنقول عنه عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة وهو اسم للنظم والمعنى وانما تعرف
احكام الشرع بمعرفة اقسامهما وذلك اربعة الاول في وجوه النظم صيغة ولغة وهي
اربعة الخاص والعام والمشارك والمؤول والثاني في وجوه البيان بذلك النظم وهي
اربعة ايضا الظاهر والنص والمفسر والمحكم ولهذه الاربعة اربعة اخرى تقابلها
وهي الخفي والمشكل والجمل والمتشابه والثالث في وجوه استعمال ذلك النظم
وهي اربعة ايضا الحقيقة والمجاز والصريح والكنية والرابع في معرفة وجوه
الوقوف على المراد وهي اربعة ايضا الاستدلال بعبارة النص وبشارته وبدلالاته
وباقضائه وبعد معرفة هذه الاقسام قسم خامس يشمل الكل وهو اربعة ايضا
معرفة مواضعها وترتيبها ومعانيها واحكامها اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى واحد
معلوم على الانفراد وهو اما ان يكون خصوص الجنس او خصوص النوع او
خصوص العين كائن انسان ورجل وزيد وحكمه ان يتناول المخصوص قطعا ولا يحتمل

البيان لكونه ينأى فلا يجوز الحق التعديل بأمر الركوع والسجود على سبيل الفرض وبطل شرط الولاء والترتيب والتسمية والنية في آية الوضوء والطهارة في آية الطواف والتأويل بالأطهار في آية التبرص ومحلية الزوج الثاني بمحدث العسيلة لأبقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وبطلان المصمة عن المسروق بقوله تعالى جزاء لأبقوله فاقطعوا ولذلك صح إيقاع الطلاق بعد الخلع ووجب مهر المثل بنفس العقد في المفوضة وكان المهر مقدرا شرعا غير مضاف الى العبد عملا بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد ان تبتغوا بأموالكم قد علمنا ما فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء اقل ويخص مراده بصيغة لازمة حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض اصحاب الشافعي للمنع عن الوصال وخالف النعال والوجوب استيفيد بقوله عليه السلام صلوا كما رأيتموني أصلي لا بالفعل وسمى الفعل به لانه سببه وموجبه الوجوب لا الذنب والاباحة والتوقف سواء كان بعد الحظر او قبله لانتفاء الحيرة عن المأمور بالامر بالنص واستحقاق الوعيد لتاركه ودلالته الاجماع والمعقول واذا اريد به الاباحة والذب فقيل انه حقيقة لانه بمضه وقبل لانه جاز اصله ولا يقتضى التكرار ولا يحتمله سواء كان معلقا بالشرط او مخصوصا بالوصف او لم يكن لكنه يقع على اقل جنسه ويحتمل كله حتى اذا قال لها طلق نفسك انه يقع على الواحدة الا ان ينوى الثلاث ولا تعمل نية الثنتين الا ان يكون المرأة امة لان صيغة الامر مختصرة من طلب الفعل بالمصدر الذى هو فرد ومعنى التوحيد مراعى فى الفاظ الوجدان وذلك بالفردية والجنسية والثنى بمزول منهما وما تكرر من العبادات فاسبابها لابلوا امر وعند الشافعي لما احتمل التكرار تملك ان تطلق نفسها ثنتين اذا نوى الزوج بهما وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بآية السرقة الاسرقة واحدة وبالفعل الواحد لا تقطع الايدى واحدة وحكم الامر نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب بالامر وقضاء وهو تسليم مثل الواجب به ويستعمل أحدهما مكان الآخر مجازا حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس فى الصحيح لوجود تسليم الواجب فيهما والقضاء يجب بما يجب به الاداء خلافا لبعض وفيما اذا نذر ان يمتكف شهر رمضان فصام ولم يمتكف انما وجب القضاء بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال لان القضاء وجب بسبب آخر والاداء انواع كامل وقاصر وما هو شبهه بالقضاء كالصلوة بجماعة والصلوة منفردا

(RECAP)

٢٠٧٢

٧٠٠٦

٢٠١٥

وفعل اللاحق بعد فراغ الامام حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة ومنها رد عين المنصوب
ورده مشغولا بالجناية وامهار عبد غيره وتسليمه بعد الشراء حتى تجبر على القبول
ويتخذ اعتاقه دون اعتاقها والقضاء انواع ايضا بمثل معقول وبمثل غير معقول وما هو في
معنى الاداء كالصوم للصوم والفدية له وقضاء تكبيرات العبد في الركوع ووجوب الفدية
في الصلاة للاحتياط كالصدق بالقيمة عند فوات ايام التضحية ومنها ضمان المنصوب
بالمثل وهو السابق او بالقيمة وضمان النفس والاطراف بالمال واداء القيمة فيما اذا
تزوج على عبد بغير عينه حتى تجبر على القبول كما لو اتاها بالمسمى وعن هذا قال
ابو حنيفة في القطع ثم القتل عمدا للولي فعلهما وخالفاه في الاول ولا يضمن المثل
بالقيمة الا يوم الخصومة وقتنا المنافع لا تضمن بالاتلاف والقصاص لا يضمن بقتل
القاتل وملاك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول ولا بد للمأمور به من
صفة الحسن ضرورة ان الامر حكيم وهو اما ان يكون لعينه وهو اما ان لا يقبل
السقوط او يقبله او يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مشابه لما حسن لمعنى في غيره
كالصدق والصلوة والزكاة او لغيره وهو اما ان لا يتأدى بنفس المأمور به او
يتأدى او يكون حسنا لحسن في شرطه بعد ما كان حسنا لمعنى في نفسه او ملحقا به
كالوضوء والجهاد والقدرة التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه وهي نوتان مطلق
وهو ادنى ما يتمكن به المأمور من اداء ما لزمه وهو شرط في اداء كل امر والشرط
توهمه لاحقيقته حتى اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت الحائض في آخر الوقت
لزمه الصلاة لتوهم الامتداد في آخر الوقت بتوقف الشمس وكامل وهو القدرة اليسرة
للاداء ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب حتى تبطل الزكاة والعنبر والخراج
بهلاك المال بخلاف الاولى حتى لا يسقط الحج وصدة الفطر بهلاك المال وهل
تثبت به صفة الجواز للمأمور به اذا اتى به قال بعض المتكلمين لا والصحيح عند
الفقهاء انه تثبت به صفة الجواز وانتفاء الكراهة واذا عدم صفة الوجوب للمأمور به
لاتبقى صفة الجواز عندنا خلافا للشافعي والاسر نوتان مطلق عن الوقت كالزكاة
وصدة الفطر وهو على التراخي خلافا للكرخي لئلا يعود على موضوعه بالنقض
ومقيد به وهو اما ان يكون الوقت ظرفا لا يؤدي وشرطا للاداء وسببا للوجوب
كوقت الصلوة وهو اما ان يضاف الى الجزء الاول او الى مايلي ابتداء الشروع او
الى الجزء الناقص عند ضيق الوقت او الى الجملة فلهذا لا يتأدى عصر امسه في الوقت

الناقص بخلاف عصر يومه ومن حكمه اشتراط نية التعمين ولا يسقط بضيق الوقت
 ولا يتمين بالتعمين الا بالاداء كالحائث او يكون معيارا له وسببا لوجوبه كشهر
 رمضان فيصير غيره منقيا ولا يشترط نية التعمين فيصاب بمطلق الاسم ومع الخطاء
 في الوصف الا في المسافر ينوي واجبا آخر عند ابي خنيفة رحمه الله بخلاف المريض
 وفي النفل عند روايتان او يكون معيارا لاسباب اقتضاء رمضان فيشترط فيه نية
 التعمين ولا يحتمل الفوات بخلاف الاولين او يكون مشكلا بشبه المعيار والظرف
 كالحج ويتمين اشهر الحج من العام الاول عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويتأدى
 بالاطلاق النية لابنية النفل والكفار يخاطبون بالامر بالايمان وبا المشروع من
 العقوبات وبالمعاملات والشرائع في حكم المؤاخذة في الاخرة بلا خلاف واما في
 وجوب الاداء في احكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخاطبون
 باداء ما يحتمل السقوط من العبادات ومنه النهي وهو قول القائل لغيره على سبيل
 الاستعلاء لاتفعل وانه يقتضى صفة القبح للمنهى عنه ضرورة حكمة الناهي وهو
 اما ان يكون قبيحا لعينه وذاك نوعان وضعا وشرعا او لغيره وذاك نوعان وصفا
 ومجاورا كالكفر وبيع الحر وصوم يوم النحر والبيع وقت النداء والنهي عن الافعال
 الحسية يقع على القسم الاول وعن الامور الشرعية على الذي اتصل به وصفا لان
 القبح يثبت اقتضاء فلا يتحقق على وجه يبطل به المقتضى وهو النهي ولهذا كان
 الربوا وسائر البيوع الفاسدة وصوم يوم النحر مشروعا باصله غير مشروع بوصفه
 لتعلق النهي بالوصف لا بالاصل والنهي عن بيع الحر والمضامين والملاقيح ونكاح
 المحارم مجاز عن النفي فكان نسخا لعدم محله وقال الشافعي رحمه الله في الباين ينصرف
 الى القسم الاول قولا بكمال القبح كما قلنا في الحسن في الامر لان النهي في اقتضاء
 القبح حقيقة كالامر في اقتضاء الحسن ولان المنهى عنه معصية فلا يكون مشروعا لما
 بينهما من التضاد ولهذا قال الشافعي لا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ولا يفيد النصب
 الملك ولا يكون سفر المعصية سببا للرخصة ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء واما
 العام فما يتناول افرادا متفقة الحدود على سبيل الشمول وانه يوجب الحكم فيما
 يتناوله قطعا حتى يجوز نسخ الخاص به كحديث العرنين نسخ بقوله عليه السلام
 استنزهاوا عن البول واذا اوصى بالخاتم لانسان ثم بالفص منه لا خزان الحلقة للاول
 والفص بينهما نصفان ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم

الله عليه ومن دخله كان آمنا بالقياس وخبر الواحد لانهما ايضا بمخصوصين فان
لحقه خصوص معلوم او مجهول لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط الاحتجاج به عملا
بشبه الاستثناء والنسخ فصار كما اذا باع عبيد بالف على انه بالخيار في احدهما بعينه
وسمى ثمنه وقيل انه يسقط الاحتجاج به كاستثناء المجهول لان كل واحد منهما
ليان انه لم يدخل فصار كالبيع المضاف الى حر وعبد بثمن واحد وقيل يبقى كما كان
اعتبارا بالنسخ لان كل واحد منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء فصار كما
اذا باع عبيد وهلك احدهما قبل التسليم والعموم اما ان يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى
لا غير كرجال وقوم ومن وما يمتلئان العموم والخصوص والاصل فيهما العموم ومن
في ذوات من يعقل كافي ذوات ما لا يعقل فاذا قال من شاء من عبيدي العتق فهو حر
فشاؤا عتقوا جميعا وان قال لامته ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما
وجارية لم تعتق وما يجي بمعنا من وتدخل ما في صفات من يعقل ايضا وكل للاحاطة
على سبيل الافراد وهي تصحب الاسماء فتعمها فان دخلت على المنكرا وجبت
عموم افراده وان دخلت على المرف اوجبت عموم اجزائه حتى فرقوا بين قولهم
كل رمان ما كول وكل الرمان ما كول بالصدق والكذب فاذا وصلت بما اوجبت
عموم الافعال ويثبت عموم الاسماء فيه ضمنا كعموم الافعال في كل وكلمة الجمع توجب
عموم الاجتماع دون الافراد حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن اولا فله
من النفل كذا فدخل عشرة معا ان لهم نفلا واحدا بينهم جميعا وفي كلمة كل يجب
لكل رجل منهم النفل وفي كلمة من يطل النفل والنكرة في موضع النفي تم وفي
الاثبات تخص لكنها مطلقة وعند الشافعي تم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة
في الظهار واذا وصفت بصفة عامة تم كقوله والله لا اكلم احدا الا رجلا كوفي والله
لا اقربكما الا يوما اقربكما فيه ولهذا قال علماؤنا اذا قال اي عبيدي ضربك فهو
حر فضربوه انهم يعتقدون عليه وكذا اذا دخلت لام المعرفة فيما لا يمتثل التعريف
بمعنى العهد اوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع عملا
بالدليان فيحدث بزواج امرأة اذا حلف لا يتزوج النساء والنكرة اذا اعيدت معرفة
كانت الثانية عين الاولى واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى والمعرفة اذا
اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واذا اعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى
وما ينتهي اليه الخصم ومن نومان الواحد فيما هو فرد بصيغته او ملحق به كالمرأة

والنساء والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى لان ادنى الجمع ثلاثة باجماع اهل اللغة وقوله عليه السلام الاثنان وما فوقهما جماعة محمول على المواريث والوصايا او على سنة تقدم الامام واما المشترك فما يتناول افرادا مختلفة الحدود على سبيل البديل كالقرء للحيض والطهر وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليرجح بعض وجوه العمل به ولا عموم له واما المؤول فترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي وحكمه العمل به على احتمال الغلط واما الظاهر فاسم لكلام ظهر المراد به للسامع بصيغته وحكمه وجوب العمل بالذى ظهر منه واما النص فما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى من المتكلم لافى نفس الصيغة وحكمه وجوب العمل بماوضح على احتمال تأويل هو في حيز المجاز واما المفسر فما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبق معه احتمال التأويل وحكمه وجوب العمل به على احتمال النسخ واما المحكم فما احكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان الله بكل شئ عليم ويظهر التفاوت عند التعارض ليصير الادنى متروكا بالاعلى حتى قلنا انه اذا تزوج امرأة الى شهرانه متعة لانكاح واما الحنفى فما خفى مراده بعارض غير الصيغة لا ينال الا بالطلب وحكمه النظر فيه ليعلم ان اختفائه لمزية اول نقصان فيظهر المراد به كآية السرقة في حق الطرار والنباش واما المشكل فهو الداخل في اشكاله وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الاقبال على الطلب والتأمل فيه الى ان يتبين المراد واما المجمل فما ازدحت فيه المعاني واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد والتوقف فيه الى ان يتبين ببيان المجمل كالصلوة والزكاة واما المتشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة وهذا كالمقطعات في اوائل السور واما الحقيقة فاسم لكل لفظ اريد به ماوضع له وحكمها وجود ماوضع له خاصا كان او عاما واما المجاز فاسم لما اريد به غير ماوضع له لمناسبة بينهما وحكمه وجود ما استعير له خاصا كان او عاما وقال الشافعى لا عموم للمجاز لانه ضرورى وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة بل لدلالة زائدة على ذلك وكيف يقال انه ضرورى وقد كثر في كتاب الله تعالى ولهذا جعلنا لفظة الصاع في حديث ابن عمر رضى الله عنه عاما فيما يحمله والحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز ومتى امكن العمل بها سقط

المجاز فيكون العقد لما ينمقد دون العزم والنكاح للوطأ دون العقد ويستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد كما استحال ان يكون التوب الواحد على اللابس ملكا وعارية في زمان واحد حتى ان الوصية للموالى لا يتناول موالى الموالى واذا كان له معتق واحد يستحق النصف ولا يلحق غير الخمر بالخمر ولا يراد بنو بنيه بالوصية لابنائه ولا يراد المس باليد في قوله تعالى اولامستم النساء لان الحقيقة في ما سوى الاخير مرادة والمجاز فيه مراد فلم يبق الاخر مراد آو في الاستينان على الابناء والموالى يدخل الفروع لان ظاهر الاسم صار شبهة في حقن الدم بخلاف الاستينان على الآباء والامهات حيث لا يدخل الاجداد والجندات لان ذابطريق التبعية فيلحق بالفروع دون الاصول وانما يقع على الملك والاجارة والدخول حافيا ومتنعلا فيما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم المجاز وهو الدخول ونسبة السكنى وانما بحث اذا قدم ليلا او نهارا في قوله عبده حريوم يقدم فلان المراد باليوم الوقت وهو عام وانما اريد النذر واليمين اذا قال الله على صوم رجب ونوى به اليمين لانه نذر بصيغته بموجبه فهو كشراء القريب تملك بصيغته تحرير بموجبه وطريق الاستعارة الاتصال بين الشئيين صورة او معنى كافي تسمية الشجاع اسدا والمطر سماء وفي الشرعيات الاتصال من حيث السببية والتعليل نظير السورة والاتصال في المعنى المشروع كيف شرع نظير المعنى والاول على نوعين احدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء وانه يوجب الاستعارة من الطرفين حتى اذا قال ان اشتريت عبدا فهو حر ونوى به الملك او قال ان ملكت ونوى به الشراء يصدق فيهما ديانة والثاني اتصال المسبب بالسبب كاتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيصح استعارة السبب للحكم دون عكسه واذا كانت الحقيقة متعذرة او مهجورة صير الى المجاز بالاجماع كما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة او لا يضع قدمه في دار فلان والمهجور شرعا كالمهجور عادة حتى ينصرف التوكيل بالخصوصة الى الجواب مطلقا واذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه واذا كانت الحقيقة مستعملة فهي اولى عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما كما اذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة او لا يشرب من هذا القرات وهذا بناء على ان الخلقة في التكلم عنده وعندهما في الحكم ويظهر الخلاف في قوله لعبده وهو اكبر سنانه هذا ابني وقد يتعذر الحقيقة والمجاز معا اذا كان الحكم ممنعا كما في قوله لامراته هذه بنتي وهي معروفة النسب وتولدائه او اكبر سنانه حتى

لا يقع الحرمة بذلك ابداء الحقيقة تترك بدلالة العادة كالنذر بالصلوة والحج وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف لاياً كل لحماً وقوله كل مملوك لى حر وعكسه الحلف باكل الفا كمة وبدلالة سياق النظم كقوله طلق امرأتى ان كنت رجلاً وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كفى يمين الفور وبدلالة في محل الكلام كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ورفع عن امتي الخطأ والنسيان والتحريم. المضاف الى الاعيان كالحارم والنجس حقيقة عندنا خلافاً للبعض ويتصل بما ذكرنا حروف المعاني فالواو اطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وفي قوله لغير الموطوءة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق انما تطلق واحدة عند ابى حنيفة لان موجب هذا الكلام الافتراق فلا يتم بالواو وقالوا موجب الاجتماع فلا يتم بالواو واذا قال لغير الموطوءة انت طالق وطالق وطالق انما تين بواحدة لان الاول وقع قبل التكلم بالثاني فسقطت ولايته لقوات محل التصرف واذا زوج امتين من رجل بغير اذن موليهما وبغير اذن الزوج ثم قال المولى لهذه حرة وهذه متصلاً انما يبطل نكاح الثانية لان عتق الاولى يبطل محلة الوقف في حق الثانية فيبطل الثاني قبل التكلم بعقدها واذا زوج رجلاً اختين في عقدتين بغير اذن الزوج قبله فقال اجزت نكاح هذه وهذه بطلا كما اذا اجازها معاوان اجازهما متفرقاً يبطل الثاني لان صدر الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله كما في الشرط والاستثناء وقد تكون الواو للحال كقوله لعبد ادلى الفأوانت حرة حتى لا يمتنع الابالاء وقد تكون لعطف الجملة فلا تجب بها المشاركة في الخبر كقوله هذه طالق ثلثا وهذه طالق وكذا في قولها طلقني ولك الف حتى لا يجب شيء وقالوا انها للحال فيصير شرطاً وبدلاً فيجب الالف والنساء للوصل والتعقيب فيتراخي المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وان لطف فاذا قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بلا تراخي وتستعمل في احكام العلل كما اذا قال لا خربت منك هذا المبدكذا وقال الآخرفهو حرانه قبول للبيع وتدخل على العلل اذا كانت مما يدوم كقوله ادلى الفافانت حر اى لانك حرة فاعتق في الحال وتستعار بمعنى الواو في قوله له على درهم فدرهم حتى لزمه درهمان وثم للتراخي بمنزلة مالو سكت ثم استأنف وعندهما التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم حتى اذا قال لغير المدخول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعنده يقع الاول في الحال ويلغوا ما بعده ولو قدم الشرط تعلق الاول ووقع الثاني ولنا الثالث وقالوا

يتعلقن جميعا وينزلن على الترتيب وفي قوله عليه السلام فليكفر عن يمينه ثم ليأت
بالذي هو خير استعير بمعنى الواو وعملاً بالرواية الاخرى واجراء الامر على
حقيقته وبإل لاثبات ما بعده والاعراض ٤٤ قبله على سبيل التدارك فتطلق ثلثا
اذا قال لامرأته الموطوءة انت طالق واحدة بل ثنتين لانه لم يملك ابطال الاول
فتقمان بخلاف قوله له على الف درهم بل الفان ولكن للاستدراك بعد النفي خاصة
غير ان العطف به انما يصح عند اتساق الكلام والا فهو مستأنف كالامة اذا
تزوجت بغير اذن موليا بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح ولكن اجيزه بمائة
وخسين ان هذا فسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ لان هذا نفي فعل واثباته بعينه
واو لاحد المذكورين وقوله هذا حر او هذا كقوله احكما حر وهذا الكلام
انشاء يحتمل الخبر فاجب التخيير على احتمال انه بيان وجعل البيان انشاء من
وجه واطهارا من وجه واذا دخلت في الوكالة يصح بخلاف البيع والاجارة الا
ان يكون من له الخيار معلوما في اثنين او ثلثة فيصح استحسانا وفي المهر كذلك عندها
ان صح التخيير وفي النقدين يجب الاقل وعنده يجب مهر المثل وفي الكفارات
يجب احد الاشياء عندنا خلافا للبعض وفي قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا للتخيير
عند مالك وعندها بمعنى بل اي بل يصلبوا اذا اتفقت المحاربة بقتل النفس واخذ
المبال بل تقطع ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينتفوا من الارض اذا خوفوا
الطريق وقالا اذا قال لعبد ودابته هذا حرا وهذا انه باطل لانه اسم لاحدهما
غير عين وذلك غير محل للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه
التعيين في مسألة العبدن والعمل بالمحتمل اولى من الاهداف فجعل ما وضع لحقيقته
مجازا عما يحتمله وان استحالت حقيقته وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم
وتستعار للعموم فتصير بمعنى واو العطف لآعينه وذلك اذا كانت في موضع النفي
او في موضع الاباحة كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى اذا كلم احدهما يحث ولو
كلمهما لم يحث الامرة ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمهما
وتستعار بمعنى حتى او الا ان اذا فسد العطف لاختلاف الكلام ويحتمل ضرب
الغاية كقوله تعالى ليس ذلك من الامر شي او يتوب عليهم وحتى للغاية كالى وتستعمل
للعطف مع قيام معنى الغاية كقولهم استنت الفصل حتى الفرعى ومواضعها في
الافعال ان تجعل غاية بمعنى الى او غاية هي جملة مبتدأة وعلامة الغاية ان يحتمل

الصدر الامتداد وان يصلح الآخر دلالة على الانتهاء فان لم يستقم فالمجازاة بمعنى
لام كي فان تعذر هذا جعل مستعاراً للعطف المحض وبطل معنى الغاية وعلى هذا
مسائل الزيادات كأن لم اضربك حتى تصيح وان لم آتاك حتى تغدني وان لم آتاك
حتى اتغدى عندك ومنها حروف الجر فالباء للالصاق وتصحب الاثنان حتى لو
قال اشتريت منك هذا العبد بكر من حنطة جيدة يكون الكرثنا فيصح الاستبدال
به بخلاف ما اذا اضاف العقد الى الكر ولو قال ان اخبرتي بقدم فلان فعبدى
حريقع على الحق بخلاف ما اذا قال ان اخبرتي ان فلانا قدم ولو قال ان خرجت
من الدار الا باذني بشرط تكرار الاذن بخلاف قوله الا ان آذن لك وفي قوله انت
طالق بمشية الله تعالى بمعنى الشرط وقال الشافعي الباء في قوله تعالى . وامسحوا برؤوسكم
للتبويض وقال مالك رحمه الله انها صلة وليس كذلك بل هي للالصاق لكنها اذا
دخلت في آلة المسح كان الفعل متعدياً الى محله فيتناول كله واذا دخلت في محل
المسح بقي الفعل متعدياً الى الآلة فلا يقتضي استيعاب الرأس بالمسح وانما يقتضي
الصاق الآلة بالمحل وذلك لا يستوعب الكل عادة فصار المراد به اكثر اليد فصار
التبويض مراداً بهذا الطريق وعلى للائزام فقوله على الف درهم يكون ديناً الا
ان يصل به الوديعة فان دخلت في المساومات المحضة كانت بمعنى الباء وكذا اذا
استعملت في الطلاق عندهما وعند ابي حنيفة للشرط ومن للتبويض فاذا قال من
شئت من عبيدي عتقه فاعتقه ان يمتقهم الا واحداً منهم عند ابي حنيفة والى
لانتهاء الغاية فان كانت الغاية قائمة بنفسها كقوله من هذا الحائط الى هذا الحائط
لا يدخل الغايتان وان لم تكن فان كان اصل الكلام متناولاً للغاية كان ذكرها
لاخراج ما وراءها فتدخل كالمراق وان لم يتناولها او كان فيه شك فذكرها لمد
الحكم اليها فلا تدخل كالليل في الصوم وفي لاظرف لكنهم اختلفوا في حذفه واثباته
في ظروف الزمان وقالها سواء وفرق ابو حنيفة بينهما فيما اذا نوى آخر النهار
واذا اضيف الى مكان يقع في الحال الا ان يضم الفعل فيصير بمعنى الشرط ومع
للمقارنة وقبل للتقديم وبعد للتأخير وحكمها في الطلاق ضد حكم قبل واذا قيد
كل واحد بالكناية كان صفة لما بعده وان لم يقيد كان صفة لما قبله وعند للحضرة
فاذا قال لغيره لك عندي الف درهم كان وديعة لان الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم
وغير تستعمل صفة لانكراً وتستعمل استثناء كقوله على الف درهم غير دانق بالرفع

يلزمه درهم تام ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزمه درهم الادانقا وسوى مثل غير ومنها
حروف الشرط فان اصل فيها وانما تدخل على امر معدوم على خطر ليس بكأن لاحالة فاذا
قال ان لم اطلقك فانت طالق ثلاثا لم تطلق حتى يموت احدهما واذا عند نكاح الكوفة تصلح
لوقت والشرط على السواء فيجوزى بهامرة وقد لا يجازى بها اخرى واذا جوزى بها
يسقط الوقت عنها كانها حرف شرط وهو قول ابى حنيفة وعند نكاح البصرة هي
الوقت وقد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها مثل متى فانها للوقت لا يسقط عنها
ذلك بحال وهو قولهما حتى اذا قال لامرأته اذالم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق
عنده ما لم يموت احدهما وقال يقع كافرغ مثل متى لم اطلقك وروى عنهما اذا قال
انت طالق لو دخلت الدار انه بمنزلة ان دخلت الدار وكيف سؤال عن الحال فان
استقام والابطال ولذلك قال ابو حنيفة في قوله انت حركيف شئت انه يقع وفي
الطلاق يقع الواحدة ويبقى الفضل في الوصف والقدر مفوضا اليها بشرط نية
الزوج وقال ما لم يقبل الاشارة فخاله ووصفه بمنزلة اصله فيتعلق الاصل بتعليقه وكم
اسم للعدد الواقع فاذا قال انت طالق كم شئت لم تطلق ما لم تشأ وحين اسمان
للمكان فاذا قال انت طالق حيث شئت او اين شئت انه لا يقع ما لم تشأ ويتوقف
مشيتها على المجلس بخلاف اذا ومتى الجمع المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول
الذكور والاناث عند الاختلاط ولا يتناول الاناث المفردات وان ذكر بعلامة
التأنيث يتناول الاناث خاصة حتى قال في السير الكبير اذا قال آمنوني على
بنى وله بنون وبنات ان الامان يتناول الفريقين ولو قال آمنوني بناتى على
لا يتناول الذكور من اولاده ولو قال على بنى وليس له سوى البنات لا يثبت الامان
لهن واما الصريح فظاهر المراد به ظهوراً بينا حقيقة كان او مجازاً كقوله انت حر
وانت طالق وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن
العزيزة واما الكناية فما استتر المراد به ولا يفهم الا بقربة حقيقة كان او مجازاً امثل
الفاظ الضمير وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية وكنيات الطلاق سميت بها
مجازاً حتى كانت بوائى الاعتدى واستبرئى رحك وانت واحدة والاصل في الكلام
الصريح وفي الكناية ضرب قصور وظهر هذا التفاوت فيما ينسدرى بالشبهات
واما الاستدلال بمبارة النص فهو العمل بظاهر ماسبق الكلام له واما الاستدلال
باشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سبق له النص وليس

بظاهر من كل وجه وهذا كقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن سبق لاثبات النفقة وفيه اشارة الى ان النسب الى الآباء وهما سواء في ايجاب الحكم الا ان الاول احق عند التعارض وللإشارة عموم كما للعبارة واما الثابت بدلالة النص فثبت بمعنى النص لغة لاجتهاد اكالهني عن التأقيف يوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد والثابت به كالثابت بالإشارة الاعدد التعارض ولهذا صح اثبات الحدود والكفارات بدلالة النص دون القياس والثابت به لا يحتمل التخصيص لانه لا عموم له واما الثابت باقتضاء النص فلم يعمل النص الا بشرط تقدم عليه فان ذلك امر اقتضاء النص لصحة ما يتناوله فصار هذا مضافا الى النص بواسطة المقتضى فكان كالثابت بالنص وعلامته ان يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره بخلاف المحذوف ومثاله الاجر بالتحريم للتكفير مقتضى للملك ولم يذكره والثابت به كالثابت بدلالة النص الاعدد التعارض ولا عموم له عندنا حتى اذا قال ان اكلت فعبدى حرونوى طعاما دون طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا قال انت طالق او طلقتك ونوى الثلاث لا يصح بخلاف قوله طلق نفسك وانت بائن على اختلاف التخريج

(فصل)

التخصيص على الشيء باسمه العلم بدل على الخصوص عند البعض كقوله عليه السلام الماء من الماء فهم الانصار عدم وجوب الاغتسال بالاكسال لعدم الماء وعندنا لا يقتضيه سواء كان مفرونا بالعدد او لم يكن لان النص لم يتناوله فكيف يوجب نفيا واثباتا والاستدلال منهم بحرف الاستغراق وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء غير ان الماء يثبت مرة عيانا وطورا دلالة والحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص او علق بشرط كان دليلا على نفيه عند عدم الوصف او الشرط عند الشافعي حتى لم يجوز نكاح الامة عند طول الحرة ونكاح الامة الكتابية لفوات الشرط والوصف المذكورين في النص وحاصله انه الحق الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب حتى ابطال تعليق الطلاق والعناق بالملك وجوز التكفير بالمال قبل الحنث وعندنا المعلق بالشرط لا ينمقد سببا لان الايجاب لا يوجد الا بركنه ولا يثبت الا في محله وههنا الشرط حال بينه وبين المحل فبقي غير مضاف اليه وبدون الاتصال الى المحل لا ينمقد سببا والمطلق يحمل على المقيد وان كانا في حادثتين عند الشافعي رحمه الله مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد الايمان زيادة وصف مجرى مجرى الشرط فيوجب

النفي عند عدمه في المنصوص وفي نظيره من الكفارات لانها جنس واحد والطعام في
 اليمين لم يثبت في القتل لان التفاوت ثابت باسم العلم وهو لا يوجب الالوجود وعندنا
 لا يحمل المطلق على المقيّد وان كانا في حادثة لا يمكن العمل بهما الا ان يكونا في حكم
 واحد مثل صوم كفارة اليمين لان الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت
 تقييده بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر ورد النصان في السبب ولا مزاحمة في الاسباب فوجب
 الجمع ولا نسلم ان القيد بمعنى الشرط ولئن كان فلا نسلم انه يوجب النفي ولئن كان قائما
 يصح الاستدلال به على غيره ان لو صحت المائة وليس كذلك اما الاول فلان السبب
 في المقيّد عليه هو القتل فان القتل اعظم الكبائر واما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب
 النفي لكن السنة المروفة في ابطال الزكوة عن الدوامل والحوامل اوجب نسخ الاطلاق
 والامر بالتثبت في نيا الفاسق اوجب نسخ الاطلاق وقيل ان القران في النظم يوجب
 القران في الحكم فلا يجب الزكوة على الصبي لاقتنائها بالصاوة واعتبروا بالجملة الناقصة
 وقلنا ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة لان الشركة انما وجبت في الجملة
 الناقصة لاقتقارها الى ما يسميه فاذا تم بنفسه لم يوجب الشركة الا فيما يقتضيه والعالم اذا
 خرج مخرج الجزاء او مخرج الجواب ولم يزد عليه اذ لم يستقل بنفسه يختص بسببه وان
 زاد على قدر الجواب لا يختص بالسبب ويصير مبتدأ حتى لا تلغى الزيادة خلافا لبعض
 وقيل الكلام المذكور للمدح او الذم لا عموم له وعندنا هذا سادس وقيل الجمع المضاف
 الى جماعة حكمه حقيقة الجماعة في حق كل فرد وعندنا يقتضى مقابلة الا حاد بالاحاد حتى
 اذا قل لا امرأته ان ولدتما ولدين فانتما طالقان فولدت كل واحدة منهما ولدا طلقا وقيل
 الامر بالشيء يقتضى النهي عن ضده والنهي عن الشيء يكون امرا بضده وعندنا الامر
 بالشيء يقتضى كراهة ضده والنهي عن الشيء يقتضى ان يكون ضده في معنى سنة واجبة وفائدة
 هذا الاصل ان التحريم اذا لم يكن مقصودا لا يعتبر الا من حيث يفوت الامر فاذا لم يفوته
 كان مكروها كالامر بالقيام ليس بنهي عن القعود قصد احق اذا قدمتم قام لم يفسد صلوته
 بنفس القعود لكنه يكره ولهذا قلنا ان المحرم لما نهى عن لبس الخيط كان من السنة لبس
 الازار والرداء ولهذا قال ابو يوسف ان من سجد على مكان نجس لم يفسد صلوته
 لانه غير مقصود بالنهي انما لما موربه فعل السجود على مكان طاهر فاذا اعادها
 على مكان طاهر جاز عنده وقال الساجد على النجس بمنزلة الحامل له والتطهير عن
 حل النجاسة فرض دائم فيصير ضده مقوتا للفرض كافي الصوم

(فصل) (المشروعات على نوعين)

عزيمة وهو اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالمعارض وهي اربعة انواع فريضة وهي
 ما لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً ثبت بدليل لاشبهه فيه كالايمان والاركان الاربعة وحكمه
 اللزوم علماً وتصديقاً بالقلب وعملاً بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه ، لا عذر
 وواجب وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم عملاً
 لا علماً على اليقين حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركه اذا استخف باخبار الآحاد
 فامتنأ ولا فلاوسنة وهي الطريقة المسلوكة في الدين وحكمها ان يطالب المرء باقامتها
 من غير افتراض ولا وجوب الا ان السنة عند الاطلاق قد تقع على سنة النبي عليه السلام
 وغيره من الصحابة وقال الشافعي مطلقاً طريقة النبي عليه السلام وهي نوحان سنة
 الهدى وتاركها يستوجب اساءة كالجماعة والاذان والاقامة وزوائد وتاركها
 لا يستوجب اساءة كسير النبي عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده ونقل وهو ما يثاب
 المرء على فعله ولا يعاقب على تركه والزائد على الركعتين للمسافر نقل لهذا وقال
 الشافعي لما شرع النقل على هذا الوصف وجب ان يبقى كذلك وقلنا ان ماداه وجب
 صيانته ولا سبيل اليه الا بالزام الباقي وهو كالنذر صار لله تعالى تسمية لافعل ثم لما وجب
 لصيانته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاؤه اولى ورخصة وهي
 اربعة انواع نوحان من الحقيقة احدهما احق من الآخر ونوعان من المجاز احدهما اتم
 من الاخر اما احق نوعي الحقيقة فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه كالمكروه على اجراء كلمة
 الكفر وافطاره في رمضان واتلافه مال الغير وترك الخائف على نفسه الامر بالمعروف وجنائه
 على الاحرام وتناول المضطر مال الغير وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى حتى لو صبر
 وقتل كان شهيداً والثاني ما استبيح مع قيام السبب لكن الحكم تراخى عنه كالمسافر
 وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى لكمال سببه وتردد في الرخصة فالعزيمة تؤدي
 معنى الرخصة من وجه الا ان يضعفه الصوم واما اتم نوعي المجاز فما وضع عنا من
 الاصر والاغلال فسمى ذلك رخصة مجازاً لان الاصل لم يبق مشروطاً والنوع
 الرابع ماسقط عن العباد مع كونه مشروطاً في الجملة كقصر الصلوة في السفر وسقوط
 حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكروه وسقوط غسل الرجل في مدة المسح

(فصل الامر والنهي باقسامهما)

لطلب الاحكام المشروعة ولها اسباب تضاف اليها من حدوث العالم والوقت وملك المال وايام شهر رمضان والراس الذي يمونه ويلى عليه والبيت والارض النامية بالخارج تحقيقا او تقديرا والصلوة وتعلق بقاء المقدور بالتعاطي للايمان والصلوة والزكوة والصوم وصدقة الفطر والحج والعشر والخراج والطهارة والمعاملات واسباب العقوبات والحدود والكفارات مانسبت اليه من قتل وزنا وسرقة وامر دائر بين الحظر والاباحة كالقتل خطأ والافطار عمدا وانما يعرف السبب بنسبة الحكم اليه وتعلقه به لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سبب له وانما يضاف الى الشرط مجازا كصدقة الفطر وحجة الاسلام

(باب بيان اقسام السنة)

والاقسام التي سبق ذكرها ثابتة في السنة وهذا الباب لبيان ما يختص به السنن وذلك اربعة اقسام الاول في كيفية الاتصال بنا من رسول الله عليه السلام وهو اما ان يكون كاملا كالتواتر وهو خبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب ويدوم هذا الحد فيكون آخره كاوله واوله كآخره واوسطه كطرفيه كتنقل القرآن والصلوة الخمس وانه يوجب علم اليقين كالعيان علما ضروريا او يكون اتصالا فيه شبهة صورة كالشهور وهو ما كان من الآحاد في الاصل ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وهم القرن الثاني ومن بعدهم وانه يوجب علم الظمينة او يكون اتصالا فيه شبهة صورة ومعنى كخبر الواحد وهو كل خبر يرويه الواحد او الاثنان فصاعدا لاعتباره للعدد فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وانه يوجب العمل دون علم اليقين بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول وقيل لاعمل الا عن علم بالنص فلا يوجب العمل او يوجب العلم لانتفاء اللازم او لثبوت الملزوم والراوى ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالحلفاء الراشدين والعبادلة كان حديثه حجة يترك به القياس خلافا لملك وان عرف بالعدالة دون الفقه كانس وابى هريرة رضى الله عنهما ان وافق حديثه القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا بالضرورة كحديث المصراة وان كان مجهولا بان لم يعرف الا بحديث او حديثين كوابصة بن معبد بن روى عنه السلف او اختلفوا فيه او سكبتوا عن الطعن صار كالمعروف وان لم يظهر من السلف الا الرد كان مستنكرا فلا يقبل وان لم يظهر من السلف ولم يقابل برد ولا قبول يجوز العمل به ولا يجب وانما جعل الخبر حجة بشرائط في الراوى

وهي اربعة العقل وهو نور يضيء به طريق يتدأ به من حيث ينتهي اليه درك الحواس
فيبتدى المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله والشرط الكامل منه وهو عقل البالغ
دون القاصر منه وهو عقل الصبي والضبط وهو سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهمه
بمعناه الذي اريد به ثم حفظه ببذل الجهد وله ثم الثبات عليه بمحافظته حدوده وبمراقبته
بمذاكرته على اساءة الظن بنفسه الى حين ادائه والعدالة وهي الاستقامة والمعتبر ههنا كماله
وهو رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة حتى اذا ارتكبت كبيرة او
اصر على صغيرة سقطت عدالته دون القاصر وهو ثابت بظاهر الاسلام
واعتدال العقل والاسلام وهو التصديق والافرار بالله تعالى كما هو باسمائه
وصفاته وقبول احكامه وشرائعه والشرط فيه اليان اجمالا كاذكرنا ولهذا
لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه والذي اشدت غفلته والثاني
في الانقطاع وهو نومان ظاهر وباطن اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وهو ان كان
من الصحابي فمقبول بالاجمال ومن القرن الثاني والثالث فكذلك عندنا وارسل من
دون هؤلاء كذلك عند الكرخي خلافا لابن ابان والذي ارسل من وجه واسند
من وجه مقبول عند العامة واما الباطن فان كان لنقصان في الناقل فهو على
ما ذكرنا وان كان بالعرض بان خالف الكتاب او السنة المعروفة او الحادثة او
اعرض عنه الاثمة من الصدر الاول كان مردوداً منقطعا ايضاً والثالث في بيان محل
الخبر الذي جعل الخبر فيه حجة فان كان المحل من حقوق الله تعالى يكون خبر
الواحد فيه حجة خلافاً للكرخي في المقوبات وان كان من حقوق العباد بما فيه الزام
محض يشترط فيه سائر شروط الاخبار مع العدد ولفظة الشهادة والولاية وان كان
لا الزام فيه اصلاً يثبت باخبار الآحاد بشرط التميز دون العدالة وان كان فيه الزام
بوجه دون وجه يشترط فيه احد شطري الشهادة عندابي حنيفة والرابع في بيان
نفس الخبر وهو اربعة اقسام قسم يحيط العلم بصدقه كخبر الرسل عليهم السلام
وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية وقسم يحتملهما على السواء
كخبر افهامسق وقسم يترجح احد احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع
اشرائط الرواية ولهذا النوع امارات ثلاثة طرف السماع وذلك اما ان يكون عزيمة
وهو ما يكون من جنس الاستماع بان تقرأ على المحدث او يقرأ عليك او يكتب اليك
كتاباً على رسم الكتب وذكر فيه حدثي فلان عن فلان الى آخره ثم يقول اذا

بلغك كتابي هذا وفهمته فحدث به عنى فهذا من الغائب كالخطاب وكذلك الرسالة على هذا الوجه فيكونان حجتين اذا ثبتا بالحجة او يكون رخصة وهو الذى لا استماع فيه كالاجازة والمنسالة والمجازلة ان كان عالما به يصح الاجازة والافلا وطرف الحفظ والعزيمة فيه ان يحفظ المسموع الى وقت الاداء والرخصة ان يعتمد الكتاب فان نظر فيه وتذكر يكون حجة والافلا عنداى حنيفة وطرف الاداء والعزيمة فيه ان يؤدى على الوجه الذى سمع بلفظه ومعناه والرخصة ان يتقله بمعناه فان كان محكما لا يحتمل غيره يجوز نقله بالمعنى لمن له بصيرة فى وجوه اللغة وان كان ظاهرا يحتمل غيره فلا يجوز نقله بالمعنى الالفة به المجتهد وما كان من جوامع الكلم او المشكل او المشترك او المجمل لا يجوز نقله بالمعنى للكل والمروى عنه اذا انكر الرواية او عمل بخلافه بعد الرواية وما هو خلاف بيقين يسقط العمل به وان كان قبل الرواية او لم يعرف تاريخه لم يكن جرحا وتمييزا ببعض احتمالاته لا يمنع العمل به والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه وعمل الصحابي بخلافه يوجب الطعن اذا كان الحديث ظاهرا لا يحتمل الخفاء عليهم والطعن المبهم من أئمة الحديث لا يخرج الراوى الا اذا وقع مفسرا بما هو جرح متفق عليه من اشتهر بالنصيحة دون التعصب حتى لا يقبل الطعن بالتدليس والتلبيس والارسال وركض الدابة والمزاح وحدامة السن وعدم الاعتياد بالرواية واستكثار مسائل الفقه

(فصل) وقد يقع التعارض بين الحجج فيما بيننا)

لجهلنا فلا بد من بيانه فركن المعارضة تقابل الحجتين على السواء لاضرية لاحداهما فى حكمين متضادين وشروطها اتحاد المحل والوقت مع تضاد الحكم وحكمها بين الآيتين المصير الى السنة وبين السنتين المصير الى اقوال الصحابة رضى الله عنهم او القياس وعند المعجز يجب تقرير الاصول كفى سؤرا للمعارضات الدلائل فيه وجب تقرير الاصول فقول ان الماء عرف طاهرا فى الاصل فلا يتنجس به ما كان طاهرا ولم يزل به الحدث للتعارض فوجب ضم التيمم اليه وسمى مشكلا لهذا لان يعنى به الجهل واما اذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا بالتعارض ليجب العمل بالحال بل يعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه والتخلص عن المعارضة اما ان يكون من قبل الحجة بان لا يعتدلا او من قبل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والآخر حكمه المتى كاتى اليه فى سورة البقرة والمائدة او من قبل الحال بان يحمل احدهما على حالة والآخر على حالة كفى قوله تعالى حتى يطهرن

بالتخفيف والتشديد او من قبل اختلاف الزمان صريحاً كقوله تعالى واولات الاحمال
 اجلهن ان يضعن حملهن فانها نزلت بعد التي في سورة البقرة اودلالة كالحاظرو المييح
 والمثبت اولى من الثاني عند الكرخي وعند عيسى بن ابان يتعارضان والاصل فيه ان
 النفي ان كان من جنس ما يعرف بدليله لو كان مما يشبه حاله لكن لما عرف ان الراوى اعتمد
 دليل المعرفة كان مثل الاثبات والافلا قالني في حديث بريرة وهو ماروى انها اعتقت
 وزوجها عبدما لا يعرف الا بظاهر الحال فلم يعارض الاثبات وهو ماروى انها اعتقت
 وزوجها حرو في حديث ميمونة وهو ماروى ان النبي عليه السلام تزوجها وهو محرم
 بما يعرف بدليله وهو هيئة المحرم فعارض الاثبات وهو ماروى انه تزوجها وهو خلال
 وجعل رواية ابن عباس رضى الله عنهما اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه لا يمدله في
 الضبط والاتقان وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالتجاسة والحرمة
 فوقع التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالاصل والترجيح لا يقع بفضل العدد
 وبالكورة والحرية واذا كان في احد الخبرين زيادة فان كان الراوى واحداً يؤخذ
 بالثبت للزيادة كافي الخبر المروى في التحالف واذا اختلف الراوى في جعل الخبرين ويعمل
 بهما كما هو مذهبي ان المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين (فصل في البيان) وهذه
 الحجة تحتل البيان وهو اما ان يكون بيان تقرير وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال
 المجاز او الخصوص او بيان تفسير كيان المجهول والمشارك وانما يصحان موصولا
 ومفصولا وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان المجهول والمشارك الا بموصولا او بيان
 تغيير كالتعليق بالشرط والاستثناء وانما يصح ذلك موصولا فقط واختلف في خصوص
 العموم فعندنا لا يقع متراخيا وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا بناء على ان العموم مثل
 الخصوص عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان تغييراً من القطع
 الى الاحتمال فيتم قيد بشرط الوصل وعنده ليس بتغيير بل هو تقرير فيصح موصولا ومفصولا
 وبيان بقرة بنى اسرائيل من قبيل تقييد المطلق فكان نسخاً فذلك صح متراخيا والاهل
 لم يتناول الابن لانه خص بقوله تعالى انه ليس من اهلك وقوله تعالى انكم وما تعبدون من
 دون الله لم يتناول عيسى عليه السلام لانه خص بقوله تعالى ان الذين سبقت لهم منا الحسنى
 اولئك عنها مبعدون والاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى فيجعل تكلمها
 بالباقي بدمه وعند الشافعي يمنع الحكم بطريق المعارضة لاجماع اهل اللغة على ان
 استثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ولان قوله لا آله الا الله للتوحيد ومعناه النفي

والاثبات فلو كان تكلمنا بالباقي لكان نفيا لغيره لا اثباتا له ولما قوله تعالى فليتب فيهم
 الفسنة الاخمين عاما وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الايجاب يكون لافي الاخبار
 ولان اهل اللغة قالوا الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد الثنيا فنقول انه تكلم بالباقي
 بوضعه واثبات ونفى باشارته وهو نوطان متصل وهو الاصل ومنفصل وهو ما لا يصح
 استخراج منه من الصدر فجعل مبتدأ قال الله تعالى فانهم عدو لى الارب العالمين اى
 لكن رب العالمين والاستثناء متى يعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف
 الى الجميع كالشرط عند الشافى وعندنا الى ما يليه بخلاف الشرط لانه مبدل اوبيان
 ضرورة وهو نوع بيان يقع بمالم يوضع له وهو اما ان يكون فى حكم المنطوق كقوله
 تعالى وورثه ابواه فلامه التثني اويثبت بدلالة حال المتكلم كسكوت صاحب الشرع
 عند امر يعاينه عن التغير اويثبت ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين رأى
 عبده يبيع ويشترى اويثبت ضرورة طول الكلام كقوله له على مائة ودرهم
 بخلاف قوله له على مائة وثوب اوبيان تبديل وهو النسخ وهو بيان لمدة الحكم المطلق
 الذى كان معلوما عند الله تعالى الا انه اطلقه فصار ظاهره البقاء فى حق البشر فكان
 تبديلا فى حقنا بيانا محضا فى حق صاحب الشرع وهو جائز عندنا بالنص خلافا
 لليهود لعنهم الله ومحل حكم يحتل الوجود والعدم فى نفسه ولم يلحق به ما ينافى النسخ
 من توقيت او تأييد ثبت نصا او دلالة وشرطه التمكن من عقد القلب عندنا دون
 التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة لما ان حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا اصلا
 ولعمل البدن تبعا وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن والقياس لا يصلح ناسخا
 وكذا الاجماع عند الجمهور وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا خلافا
 للشافى فى المختلف والمنسوخ انواع التلاوة والحكم والحكم دون التلاوة والتلاوة
 دون الحكم ونسخ وصف فى الحكم وذلك مثل الزيادة على النص فانها نسخ عندنا
 وعند الشافى تخصيص حتى اثبت زيادة النفي حدا على الجلد بخبر الواحد وزيادة
 قيد الايمان فى كفارة اليمين والظهار بالقياس

(فصل افعال النبي عليه السلام)

سوى الزلة عنه عليه السلام اربعة مباح ومستحب وواجب وفرض والصحيح
 عندنا ان ما علمنا من افعاله عليه السلام واقعا على جهة تقتدى به فى ايقاعه على تلك
 الجهة وما لا نعلم على اى جهة فعلمه النبي عليه السلام قلنا فعلمه على ادنى منازل افعاله

عليه السلام وهو الاباحة والوحى نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت بلسان الملك
فوقع في سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة وهو الذى انزل عليه بلسان الروح
الامين او ثبت عنده عليه السلام باشارة الملك من غير بيان بالكلام او تبدى لقلبه
عليه السلام بالاشبهة بالهام من الله تعالى بان اراه الله بنور من عنده والباطن ما ينال
بالاجتهاد بالتأمل في الاحكام المنصوصة فابى بعضهم ان يكون هذا من حظه عليه السلام
وعندنا هو مأمور بانتظار الوحى فيما لم يوح اليه ثم العمل بالرأى بعد انقضاء مدة
الانتظار الا انه عليه السلام معصوم من القرار على الخطأ بخلاف ما يكون من غيره
من البيان بالرأى وهذا كلالهام فانه حجة قاطعة في حقه وان لم يكن في حق غيره بهذه
الصفة وشرائع من قبلنا تلزمنا اذا قص الله ورسوله علينا من غير انكار على انه شريعة
لرسولنا عليه السلام وتقليد الصحابي واجب بترك القياس به لاحتمال السماع من النبي
عليه السلام وقال الكرخی لا يجب تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي
رحمه الله لا يقلد احدا منهم وقد اتفق عمل اصحابنا بال تقليد فيما لا يدرك بالقياس كافي اقل الحيض
وشراء ما باع باقل مما باع واختلف عملهم في غيره كافي اعلام قدر رأس المال والاجير المشترك
وهذا الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير ان يثبت ان ذلك
بلغ غير قائله فسكت مسلماله واما التابعي فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة رضى الله
عنهم كشرح كان مثلهم عند البعض وهو الصحيح

(باب الاجماع)

ركن الاجماع نوعان عزيمة وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق او شروعهم في الفعل ان
كان من باب ورخصة وهو ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض وفيه خلاف الشافعي
رحمه الله واهل الاجماع من كان مجتهدا لا فيما يستغنى فيه عن الاجتهاد ليس فيه هوى ولا فسق
وكونه من الصحابة او من العترة لا يشترط وكذا اهل المدينة وانقراض العصر وقيل
يشترط للاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند ابى حنيفة رحمه الله وليس كذلك
في الصحيح والشرط اجماع الكل وخلاف الواحد مانع كخلاف الاكثر وحكمه في
الاصل ان يثبت المراد به شرطا على سبيل اليقين والداعى وقد يكون من اخبار الآحاد
والقياس واذا انتقل اليه اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كتنقل الحديث
المتواتر واذا انتقل اليه بالافراد كان كتنقل السنة بالآحاد ثم هو على مراتب فالاقوى
اجماع الصحابة نصابه مثل الآية والخبر المتواتر ثم الذى نعم البعض وسكت الباقيون
ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على قول سبقهم

فيه مخالف والامة اذا اختلفوا على اقوال كان اجماعهم على ان ما عداها باطل وقيل
هذا في الصحابة خاصة

(باب القياس)

القياس في اللغة التقدير وفي الشرع تقدير الفرع بالاصل في الحكم والعلة وانه حجة نقلا وعقلا اما
النقل فقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار وحديث معاذ معروف واما المعقول فهو ان الاعتبار
واجب وهو التأمل فيما اصاب من قبلنا من المثالات بسباب نقلت عنهم لنكف عنها احترازا
عن مثله من الجزاء وكذلك التأمل في حقائق اللغة لاستعارة غيرها سائغ والقياس نظيره
وبيانه في قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة اي يعمو الحنطة بالحنطة والحنطة مكمل قبول مجنسه
وقوله مثلاً بمنزل حال لما سبق والاحوال شروط اي يعمو بهذا الوصف والامر للايجاب
والبيع مباح فيصرف الامر الى الحال التي هي شرط واراد بالمثل القدر بدليل ما ذكر
في حديث آخر كيلا بكيل واراد بالفضل الفضل على القدر فصاح حكم النص وجوب
التسوية بينهما في القدر ثم حرمة بناء على فوات حكم الامر هذا حكم النص والداعي
اليه القدر والجنس لان ايجاب التسوية بين هذه الاموال يقتضي ان تكون امثالا
متساوية ولن تكون كذلك الا بالقدر والجنس لان المماثلة تقوم بالصورة والمعنى وذلك
بالقدر والجنس وسقطت قيمة الجودة بالنص هذا حكم النص ووجدنا الارز وغيره
امثالا متساوية فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن العوض في عقد البيع مثل
حكم النص بالتفاوت فلزمنا اثباته على طريق الاعتبار وهو نظير المثالات فان الله
تعالى قال هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب والاخراج من الديار عقوبة
كالقتل والكفر يصلح داعيا اليه واول الحشريدل على تكرار تلك العقوبة ثم دعانا
الى الاعتبار بالتأمل في معاني النص للمعمل به فيما لانص فيه فكذلك ههنا والاصول في الاصل
معاولة الا انه لا بد في ذلك من دلالة التمييز ولا بد قبل ذلك من قيام دليل على انه لا حال
شاهد ثم للقياس تفسير لغة وشريعة كذا ذكرنا وشرط وركن وحكم ودفع فشرطه ان لا يكون
الاصل مخصوصا بحكمه بنص آخر كشهادة حزيمة وان لا يكون معدولا به عن القياس
كبقاء الصوم مع الاكل والشرب ناسيا وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص
بمينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا
للوامة لانه ليس بحكم شرعي ولا لصحة ظهار الذمي لكونه تغييرا للحرمة المتناهية
بالكفارة في الاصل الى اطلاقها في الفرع عن الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في
الفطر الى المكروه والحاطي لان عذرهما دون عذره ولا لشرط الايمان في رقة

كفارة اليمين والظهار لانه تعدية الى شئ فيه نص بتغييره والشرط الرابع ان يبق
حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله وانما خصصنا القليل من قوله عليه السلام
لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء لان استثناء حال التساوى دل على عموم
صدره في الاحوال ولن يثبت ذلك الا في الكثير فصار التغيير بالنص مصاحبا
للتعليل لانه وانما سقط حق الفقير في الصورة بالنص لابل التعليل لانه تعالى وعد
ارزاق الفقراء ثم اوجب ما لا يسمى على الاغنياء لنفسه ثم امر الله تعالى بانجاز
المواعيد من ذلك المسمى وذلك لا يمتثل به مع اختلاف المواعيد فكان اذا
بالاستبدال وركنه ما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع
نظير له في حكمه بوجوده فيه وهو جائز ان يكون وصفا لازما وعارضا واسما وجليا وخفيا
وحكما وفردا وعددا ويجوز في النص وغيره اذا كان ثابتا به ودلالة كون الوصف آلة
صلاحه وعدالته بظهور اثره في جنس الحكم الملل به ونفى بصلاح الوصف
ملاءمته وهو ان يكون على موافقة الملل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعن السلف كتعليلنا بالصغر في ولاية المناكح لما يتصل به من العجز فانه مؤثر
تأثير الطواف لما يتصل به من الضرورة دون الاطراد وجودا وعدما لان الوجود
قد يكون اتفاقا ومن جنسه التعليل بالنفي لان استقصاء العدم لا يمنع الوجود من
وجه آخر كقول الشافعي رحمه الله في النكاح بشهادة النساء مع الرجال انه ليس
بمال الا ان يكون السبب معيناً كقول محمد في ولد النصب انه لم يضمن لانه لم يقصب
والاحتجاج باستصحاب الحال لان المثلث ليس بمثلث وذلك في كل حكم عرف
وجوبه بدليله ثم وقع الشك في زواله كان استصحاب المستدل حال البقاء على
ذلك موجبا عند الشافعي وعندنا لا يكون حجة موجبة ولكنها حجة دافعة حتى قلنا في الشقص
اذ ابيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في يده ان
القول قوله ولا يجب الشفعة الابينة وقال الشافعي رحمه الله يجب بغير بينة
والاحتجاج بتعارض الاشياء كقول زفر رحمه الله في المرافق ان من الغايات ما يدخل
في المغلوبة ومنها ما لا يدخل فلا تدخل بالشك وهذا عمل بغير دليل والاحتجاج بما
لا يستقبل الا بوصف يقع به الفرق كقولهم في مس الذكر انه مس الفرج فكان
حدثا كما اذا مسه وهو يبول والاحتجاج بالوصف المختلف فيه كقولهم في الكتابة
الحالة انه عقد لا يمنع من التكفير فكان فاسدا كالكتابة بالخر والاحتجاج بما لا يشك

في فسادهم كقولهم الثالث العدد ناقص العدد عن سبعة فلا يتأدى به الصلوة
كما دون الآية والاحتجاج بلا دليل وجملة ما يعمل له اربعة اثبات الموجب او وصفه
واثبات الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه كالجنسية لحزمة النساء وصفه
السوم في زكوة الانعام والشهود في النكاح وشرط العدالة والذكورة فيها
والبتراء وصفه الوتر والرابع تعدية حكم النص الى ما لانص فيه ليثبت فيه
بغالب الرأي فالتعدية حكم لازم عندنا جائز عند الشافعي رحمه الله لانه يجوز التعليل
بالعلة القاصرة كالتعليل بالثمنية والتعليل للاقسام الثلاثة الاول ونفيها باطل فلم
يبق الا الرابع والاستحسان يكون بالاثار والاجماع والضرورة والقياس الحنفى
كاسلم والاستصناع وتطهير الاواني وطهارة سور سباع الطير ولما صارت
العلة عندنا علة باثرها قدمنا على القياس الاستحسان الذى هو القياس الحنفى اذا
قوى اثره وقدمنا القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر اثره
وخفى فسادهم كما اذا تلا آية السجدة فى صلاته فانه يركعها قياسا وفي الاستحسان
لا يجزئه ثم المستحسن بالقياس الحنفى يصح تعديته بخلاف الاقسام الاخر الا يرى
ان الاختلاف فى الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياسا ويوجب استحسانا
وهذا حكم تعدى الى الوارثين والاجارة واما بعد القبض فلم يجب يمين البائع الا بالاثار
فلم يصح تعديته وشرط الاجتهاد ان يحوى علم الكتاب بمعانيه ووجوهه التى قلنا
وعلم السنة بطرقها وان يعرف وجوه القياس وحكمه الاصابة بغالب الرأي حتى
قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق فى موضع الخلاف واحد باثر ابن مسعود
فى المفوضة وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب والحق فى موضع الخلاف متعدد وهذا
الخلاف فى الشرعيات لافى العقليات الاعلى قول بعضهم ثم المجتهد اذا اخطأ كان
مخطئا ابتداء وانتهاء عند البعض والمختارانه مصيب ابتداء ومخطئ انتهاء ولهذا
قلنا لا يجوز تخصيص العلة لانه يؤدى الى تصويب كل مجتهد خلافا للبعض وذلك
ان يقول كانت علتى توجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها لمانع فصار مخصوصا من العلة بهذا
الدليل وعندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة وبيان ذلك فى الصائم النائم اذا صب الماء
فى حلقه انه يفسد الصوم لقوات ركنه ويلزم عليه الناسى فن اجاز الخصوص قال امتنع حكم
هذا التعليل منه لمانع وهو الاثر وقلنا عدم العلة لان فعل الناسى منسوب الى صاحب
الشرع فسقط عنه معنى الجنابة وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لمانع مع فوات ركنه وبني على

هذا تقسيم الموانع وهي خمسة مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ثم الملل نوطان طردية ومؤثرة وعلى كل قسم ضروب من الدفع اما الطردية فوجوه دفعها اربعة القول بموجب العلة وهو التزام ما يلزمه الملل بتعليقه كقولهم في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتأدى الابتعين النية فنقول عندنا لا يصح الابتعين وانما نجوز به باطلاق النية على انه تعين والممانعة وهي اما ان تكون في نفس الوصف او في صلاحه للحكم مع وجوده او في نفس الحكم او في نسبه الى الوصف وفساد الوضع كتعليقهم لايجاب الفرقه باسلام احد الزوجين والمناقضة كقول الشافعي رحم الله في الوضوء والتيمم انهما طهارتان فكيف افترقا في النية فانه ينتقض بفعل التوب واما المؤثرة فليس للسائل فيها بعد الممانعة الا المعارضة لانها لا تحتمل المناقضة وفساد الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة واجماع الامة لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه بطرق اربعة كما نقول في الخارج من غير السبيلين انه بخس خارج فكان حدثا كالبول فيورد عليه ما اذا لم يسئل فندفعه اولاً بالوصف وهو انه ليس بخارج ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع فيه صار الوصف حجة من حيث ان وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتجزأ وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع فعدم الحكم لعدم العلة ويورد عليه صاحب الجرح السائل فندفعه بالحكم ببيان انه حدث موجب لتطهير بعد خروج الوقت وبالغرض فان عرضنا التسوية بين الدم والبول وذلك حدث فاذا لزم صار عفواً لقيام الوقت فكذا هذا واما المعارضة فهي نوطان معارضة فيها مناقضة وهي القلب وهو نوطان احدهما قلب العلة حكماً والحكم علة كقولهم لان الكفار جنس يجلد بكرهم مائة فيرجم ثيهم كالمسلمين فنقول المسلمون انما يجلد بكرهم مائة لانه يرجم ثيهم والمخلص منه ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال فانه يمكن ان يكون الشيء دليلاً على شيء وذلك الشيء يكون دليلاً عليه والثاني قلب الوصف شاهداً على الخصم بعد ان يكون شاهداً له كقولهم في صوم رمضان انه صوم فرض فلا يتأدى الابتعين النية كصوم القضاء فقلنا لما كان صوماً فرضاً استغنى عن تعين النية بعد تعينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين بالشروع وهذا تعين قبله وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو

ضعيف كقولهم هذه عبادة لا تمضي في فسادها فلا يلزم بالشروع كالوضوء فيقال لهم لما كان كذلك وجب ان يستوى فيه عمل النذر والشروع ويسمى عكسا والثاني المعارضة الخالصة وهي نوعان احدهما في حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة او بزيادة هي تفسير او تغيير اوفيه لما في لم يثبت الاول او اثبات لما لم ينفه الاول لكن نحتة معارضة الاول اوفى حكم غير الاول لكن فيه نفى الاول والثاني في علة الاصل وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى او يتعدى الى مجمع عليه او مختلف فيه وكل كلام صحيح في الاصل يذكر على سبيل المفارقة فنذكره على سبيل الممانعة واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل احد المثليين على الآخر وصفا حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث والكتاب وانما يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة حتى تكون الدية نصفين وكذا الشفيعان في الشقص الشائع المبيع بسهمين متفاوتين سواء وما يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثر كالاستحسان في معارضة القياس وبقوة ثباته على الحكم المشهود به كقولنا في صوم رمضان انه متعين اولى من قولهم صوم فرض لان هذا مخصوص في الصوم بخلاف التعيين فقد تعدى الى الودائع والمغصوب ورد المبيع في البيع الفاسد وبكثرة اصوله وبالعدم عند عدم وهو العكس واذا تعارض ضربا الترجيح كان الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة بالذات تابعة له بالطبخ والشيء لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه والعين هالكة من وجه وقال الشافعي رحمه الله صاحب الاصل احق لان الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له والترجيح بغلبة الاشياء بالعموم وقلة الاوصاف فاسد واذا ثبت دفع الملل بما ذكرنا كانت غايته ان يلجى الى الانتقال وهو اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الاولى او ينتقل من حكم الى حكم آخر بالعلة الاولى او ينتقل الى حكم آخر وعلة اخرى او ينتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول للاثبات العلة الاولى وهذه الوجوه صحيحة الا الرابع ومحااجة الجليل عليه السلام مع اللعين ايست من هذا القليل لان الحجة الاولى كانت لازمة الا انه انتقل دفعا للاشتباه

فصل

جملة ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها شيان الاحكام وما يتعلق به الاحكام اما

الاحكام فاربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمعا فيه وحق
 الله غالب كحد القذف وما اجتمعا فيه وحق العبد غالب كالتقصاس وحقوق الله
 تعالى ثمانية انواع عبادات خالصة كالايمان وفروعه وهي انواع اصول ولواحق وزوائد
 وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة مثل خرم الميراث وحقوق دائرة بين العباد
 والعقوبة كالكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها معنى العباد كالعشر
 ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعادن وحقوق العباد
 كبذل المتلفات والمغصوبات وغيرها وهذه الحقوق تنقسم الى اصل وخلف فالايمان اصله
 التصديق والاقرار ثم صار الاقرار اصلا مستبدا خلفا عن التصديق في احكام الدين اثم صار
 اداء احد الابوين في حق الصغير خلفا عن اداة ثم صار تبعية اهل الدار خلفا عن تبعية الابوين
 في اثبات الاسلام وكذلك الطهارة بالماء اصل والتيمم خلف عنه ثم هذا الخلف
 عندنا مطلق وعند الشافعي رحمه الله ضروري لكن الخلاف بين الماء والتراب
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد وزفر رحمهما الله
 تعالى بين الوضوء والتيمم ويبتنى عليه مسئلة امامة التيمم المتوضئين والخلاف لا تثبت
 الا بالنص او دلالة وشرطه عدم الاصل على احتمال الوجود ليصير السبب منعقدا
 للاصل فيصح الخلف فاما اذا لم يحتمل الاصل الوجود فلا يظهر هذا في يمين الغموس
 والخلف على مس السماء واما القسم الثاني فاربعة الاول السبب وهو اقسام
 سبب حقيق وهو ما يكون طريقا الى الحكم الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب ولا
 وجود ولا يعقل فيه المعاني العلل ولكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لانضاف الى
 السبب كدلالته انسانا ليمرق مال انسان اوليقتله فان اضيفت العلة اليه صار للسبب حكم
 المل كسوق الدابة وقودها واليمين بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق تسمى سببا مجازا
 ولكن له شبهة الحقيقة حتى يبطل التنجيز التعليق لان قد رما وجد من الشبهة لا يبقى
 الا في محله كالحقيقة لا تستغنى عن المحل فاذا فاته المحل بطل بخلاف تعليق الطلاق بالملك
 في المطلقة ثلاثا لان ذلك الشرط في حكم الملل فصار معارض لهذه الشبهة السابقة عليه
 والايجاب المضاف سبب للحال وهو من اقسام الملل وسببه شبهة العلة كما ذكرنا
 والثاني العلة وهو ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء وهو سبعة اقسام علة اسما
 وحكما ومعنى المطلق للملك وعلة اسما لاحكاما ولا معنى كالايجاب الملحق
 بالشرط وعلة اسما ومعنى لاحكاما كالبيع بشرط الخيار والبيع الموقوف والايجاب

المضاف الى وقت ونصيب الزكاة قبل مضي الحول وعقد الاجارة وعلة في حيز
الاسباب لها شبه بالاسباب كشراء القريب ومرض الموت والتزكية عند ابى حنيفة
وكذا كل ما هو علة العلة ووصفه شبه الملل كاحد وصفي العلة وعلة معنى وحكما
لا اسما كآخر وصفي العلة وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر والتوم للترخص والحدث وليس
من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقترانها معا كالاستطاعة مع الفعل
وقد يقام السبب الداعي والدليل مقام المدعو والمدلول وذلك اما لدفع الضرورة
والمعجز كافي الاستبراء وغيره او للاحتياط كافي تحريم الدواعي او لدفع الحرج كافي
السفر والطهر والثالث الشرط وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب وهو خمسة
شرط محض مثل دخول الدار للطلاق المملق به وشرط هو في حكم الملل كحفر البئر
وشق الزق وشرطه حكم الاسباب كما اذا حل قيد عبد حتى ابق وشرط اسما لا حكما
كاول الشرطين في حكم تعلق بهما كقوله ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت
طالق وشرط هو كالملازمة الخالصة كالاحصان في الزنا وانما يعرف الشرط بصيغته
كحروف الشرط او دلالاته كقوله المرأة التي تزوج طالق ثلاثا فانه بمعنى الشرط دلالة
لوقوع الوصف في التكررة ولو وقع في الممين لما صلح دلالة ونص الشرط يجمع الوجهين
والرابع العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا جود كالاحصان
حتى لا يضمن شهوده اذ ارجعوا بحال

(فصل في بيان الاهلية)

العقل معتبر لاثبات الاهلية وانه خلق متفاوتا وقالت الاشعرية لا عبرة للعقل اصلا
دون السمع واذا جاء السمع فله العبرة دون العقل وقالت المعتزلة انه عاة موجبة
لما استحسنته محرمة لما استتبعه على القطع فوق الملل الشرعية فلم يثبتوا بدليل
الشرع ما لا يدركه العقل وقالوا لا عذر لمن غفل في الوقف عن الطالب وترك
الايان والصبي العاقل مكلف بالايمان ومن لم يبلغه الدعوة اذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا
كان من اهل النار ونحن نقول في الذي لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل
واذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان معذورا واذا اعانه الله بالتجربة وامهله لدرك
المواقب لم يكن معذورا وان لم يبلغه الدعوة وعند الاشعرية ان غفل عن الاعتقاد
حتى هلك او اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان معذورا ولا يصح ايمان الصبي العاقل
عندهم وعندنا يصح وان لم يكن مكلفا به والاهلية نوعان اهلية وجوب وهي بناء على قيام

الذمة والآدمي يولد له ذمة صالحة للوجوب له غير ان الوجوب غير مقصود بنفسه
فجاز ان يبطل الوجوب لعدم حكمه فاكان من حقوق العباد من الغرم
والعوض ونفقة الزوجات لزمه وما كان عقوبة او جزاء لم يجب عليه وحقوق الله
تعالى تجب متى صح القول بحكمه كالعشر والحراج ومتى بطل القول بحكمه لا تجب
كالعبادات الخالصة والعقوبات واهلية اداء وهي نوعان قاصرة بتبني على القدرة
القاصرة من العقل القاصر والبدن القاصر كالصبي العاقل والمعتوه البالغ وتبني
عليها صحة الاداء وكاملة بتبني على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن
الكامل وتبني عليها وجوب الاداء وتوجه الخطاب والاحكام منقسمة في هذا
الباب الى ستة اقسام فحق الله تعالى ان كان حسنا لا يحتمل غيره كالايمان وجب
القول بصحته من الصبي بل لزوم اداء وان كان قبيحا لا يحتمل غيره كالكفر لا يجعل
عفوها وما هو بين الامرين كالصلوة ونحوها يصح الاداء من غير لزوم عهدة
وما كان من غير حقوق الله تعالى ان كان نفعا محضاً كقول الهبة يصح مباشرة
وفي الضرر المحض كالطلاق والعناق والوصية تبطل اصلا وفي الدائر بينهما كالبيع
ونحوه يملكه برأى الولي فيه كالاسلام والبيع وما لا يمكن تحصيله بمباشرة وليه يعتبر
عبارته فيه كالوصية واختيار احد الابوين

(فصل)

والامور المعترضة على الاهلية نومان سمانى وهو الصغر وهو في اول احواله
كالجنون لكنه اذا عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الاداء فيسقط به ما يحتمل
السقوط عن البالغ فلا يسقط عنه فرضية الايمان حتى اذا اداء كان فرضا ووضع
عنه الزام الاداء وجملة الامر ان يوضع عنه العهدة ويصح منه وله مالا عهدة فيه
فلا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا بخلاف الكفر والرق والجنون يسقط به كل العبادات
لكنه اذا لم يمتد الحق بالنوم وحد الامتداد في الصلوة ان يزيد على يوم وليلة وفي
الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة باستغراق الحول وابويوسف اقام اكثر الحول
مقام الكل والعته بعد البلوغ وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام حتى لا يمنع
صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة واما ضمان ما استهلك من الاموال فليس بعهدة
وكونه صيبا معذورا او معتوها لاينا في عصمة المحل ويوضع عنه الخطاب ويولى
عليه ولا يلى على غيره والنسيان وهو لاينا في الوجوب في حق الله تعالى لكن

النسيان اذا كان غالباً كفى الصوم والتسمية في الذبيحة وسلام الناس في القعدة الاولى يكون عفوا ولا يجعل عذراً في حقوق العباد والنوم وهو عجز عن استعمال القدرة فاجب تأخير الخطاب ولم يمنع الوجوب وينافي الاختيار اصلاً حتى بطلت عباراته في الطلاق والعنق والاسلام والردة ولم يتعلق بقرائنه وكلامه وقهقهته في الصلوة حكم والاعفاء وهو ضرب مرض يضمف القوى ولا يزيل الحجب بخلاف الجنون فانه يزيله وهو كالنوم حتى بطلت عباراته بل اشد منه فكان حدثاً بكل حال وقد يحتمل الامتداد وقد لا يحتمل فيسقط به الاداء كما في الصلوة اذا زاد على يوم ويلة باعتبار الصلوات عند محمد وباعتبار الساعات عندهما وامتداده في الصوم نادر فلا يعتبر والرق وهو عجز حكيم شرع جزاء في الاصل لكنه في البقاء صار من الامور الحكيمة به بصير المرء عرضة للمال في الابتذال وهو وصف لا تجزء كالعتق الذي هو ضده وكذا الاعتاق عندهما لثلا يلزم الاثر بدون المؤثر او المؤثر بدون الاثر اذ تجزأ العتق وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا ازال الملك متجزئ لا اسقط الرق وابات العتق حتى يتجه ما قلتم والرق ينافي مالكية المال لفيا المملوكة ما لاحق لا يملك العبد والمكاتب التسرى ولا يصح منهما حجة الاسلام ولا ينافي مالكية غير المال كالنكاح والدم وينافي كمال الحال في اهلية الكرامات كالزكاة والولاية والحل وانه لا يؤثر في عصمة الدم لان العصمة المؤتممة بالايمان والمقومة بداره والعبد فيه كالحرة وانما يؤثر في قيمته ولهذا يقتل الحر بالعبد وضح امان المأذون واققراره بالحدود والقصاص والسزقة المستهلكة والقائمة وفي المحجور اختلاف والمرض وانه لا ينافي اهلية الحكم والعبادة ولكنه لما كان سبب الموت وانه عجز خالص كان المرض من اسباب العجز فتبرعت العبادات عليه بقدر المكنة ولما كان علّة الخلاف كان المرض من اسباب الحجر بقدر ما يتعلق به صيانة الحق اذا اتصل بالموت مستنداً الى اوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم او وارث فيصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كالهبة والمحابات ثم ينقض ان احتيج اليه وما لا يحتمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت كالاعتاق اذا وقع على حق غريم او وارث بخلاف اعتاق الراهن حيث ينفذ لان حق المرتهن في اليد دون الرقبة والحيف والنفاس وهما لا بعدمان الاهلية لكن الطهارة للصلوة شرط وفي فوات الشرط فوات الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً لصحة الصوم نصاً بخلاف القياس فلم يمتد الى القضاء مع انه

لا حرج في قضاءه بخلاف الصلاة والموت فإنه ينافي أحكام الدنيا مما فيه تكليف حتى بطلت الزكوة وسائر القرب عنه وإنما يبقى عليه المأثم لا غير وما شرع عليه حاجة غيره فإن كان حقا متعلقا بالدين يبقى بقاءه وإن كان دينيا لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم إليه مال أو ما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله إن الكفالة بالدين عن الميت المفلس لا تصح بخلاف العبد المحجور يقر بدين لأن ذمته في حقه كاملة وإن كان حقا له يبقى له ما يتقضى به الحاجة ولذلك قدم تجهيزه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلثة ثم وجب الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا له فيصرف إلى من يتصل به نسبا أو سببا أو دينيا بلا نسب ولا سبب ولهذا بقيت الكتابة بعد موت المولى وبعد موت المكاتب عن وفاء وقلنا تغسل المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملك الزوج في العدة بخلاف ما إذا ماتت المرأة لأنها مملوكة وقد بطلت اهلية المملوكة بالموت وما لا يصلح لحاجته كالقصاص لأنه شرع عقوبة لدرك الثأر وقد وقعت الجناية على أوليائه لا انتفاعهم بحيوته فأوجبنا القصاص للورثة ابتداء والسبب انمقد للميت فيصح عفو المجروح وعفو الوارث قبل موت المجروح وقال أبو حنيفة رحمه الله إن القصاص غير موروث وإذا انقلب مالا صار موروثا ووجب القصاص للزوجين كافي الديونة حكم الأحياء في أحكام الآخرة ومكتسب وهو أنواع الأول الجهل وهو أنواع جهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر وجهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل إذا اتلفه وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كافتوى ببيع امهات الأولاد ونحوه والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وأنه يصلح عذرا وشبهة كالمحتجم إذا افطر على ظن أنها فطرته وكن زنى بجارية والد على ظن أنها تحل له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجهل الأمة بالاعتاق أو بالخيار وجهل البكر بانكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده السكر وهو إن كان من مباح كشرب الدواء وشرب المكروه والمضطر فهو كالانغماء فيمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وإن كان من محذور فلا ينافي الخطاب ويلزمه أحكام الشرع وتصح عباراته في الطلاق والعتاق والبيع والشراء والأقارير لا الردة والإقرار بالحدود الخالصة والهزل وهو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما صلح له اللفظ استعماله وهو ضد الجهد وهو أن يراد

بالشيء ما وضع له او ما صلح له اللفظ استعارة وانه ينافي اختيار الحكم والرضى به
 ولا ينافي الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع ابدأ
 وشرطه ان يكون صريحاً مشروطاً باللسان الا انه لم يشترط ذكره في العقد بخلاف
 خيار الشرط والتلجئة كالهزل لا ينافي الاهلية ووجوب الاحكام فان تواضعا على
 الهزل باصل البيع واتفقا على البناء يفسد البيع كالبيع بشرط الخيار ابدأ وان
 اتفقا على الاعراض فالبيع صحيح والهزل باطل وان اتفقا على انهما لم يحضراهما شيء واختلفا
 في البناء والاعراض فالمقد صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما فجعل صحة الإيجاب
 أولى وهما اعتبر المواضعة المتقدمة الا ان يوجد ما يناقضها وان كان ذلك في القدر فان اتفقا
 على الاعراض كان الثمن الفين وان اتفقا على انه لم يحضراهما شيء او اختلفا فالهزل
 باطل والتسمية صحيحة عنده وعندهما العمل بالمواضعة واجب واللف الذي
 هزلا به باطل وان اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن الفان عنده وان كان ذلك
 في الجنس فالبيع جائز على كل حال وان كان في الذي لامال فيه كالطلاق والعناق
 واليمين فذلك صحيح والهزل باطل بالحديث وان كان المال فيه تبعا كالنكاح فان
 هزلا باصلا فالمقد لازم والهزل باطل وان هزلا بالقدر فان اتفقا على الاعراض
 فالمهر الفان وان اتفقا على البناء فالمهر الف وان اتفقا على انه لم يحضراهما شيء او اختلفا
 فالنكاح جائز بالف وقيل بالفين وان كان ذلك في الجنس فان اتفقا على الاعراض فالمهر
 ماسمياً وان اتفقا على البناء او اتفقا على انه لم يحضراهما شيء او اختلفا يجب مهر المثل
 وان كان المال فيه مقصود كالحلح والعق على مال والصلح عن دم العمد فان هزلا
 باصلا واتفقا على البناء فالطلاق واقع والمال لازم عندهما لان الهزل لا يؤثر في الحلح
 اصلاً عندهما ولا يختلف الحال عندهما بالبناء او بالاعراض او بالاختلاف وعنده
 لا يقع الطلاق وان اعراضا وقع الطلاق ووجب المال عليهما اتفاقاً وان اختلفا فالقول
 لمدعى الاعراض وان سكتا فهو جائز والمال لازم اجماعاً وان كان في القدر فان اتفقا
 على البناء فعندهما الطلاق واقع والمال لازم وعنده يجب ان يملك الطلاق باختيارها
 وان اتفقا على الاعراض لزوم الطلاق ووجب المال كله وان اتفقا على انه لم يحضراهما
 شيء وقع الطلاق ووجب المال وان كان في الجنس يجب المسمى عندهما بكل
 حال وعنده ان اتفقا على الاعراض ووجب المسمى وان اتفقا على البناء توقف الطلاق
 وان اتفقا على انه لم يحضراهما شيء ووجب المسمى ووقع الطلاق وان اختلفا فالقول

لمدعى الاعراض وان كان ذلك فى الاقرار بما يحتمل الفسخ او بما لا يحتمله فالهزل
 يبطله والهزل فى الردة كفر لا بما هزل به لكن بعين الهزل لكونه استخفافا بالدين
 والسفه وهو خفة تعترى الانسان فتبثه على العمل بخلاف موجب الشرع وان
 اصله مشروعا وهو السرف والتبذير وذلك لا يوجب خلافا فى الاهلية ولا يمنع شيئا
 من احكام الشرع ويمنع ماله عنه فى اول ما يبلغ اجماعا بالنص وانه لا يوجب الحجر
 اصلا عند ابى حنيفة رحمه الله وكذلك عندهما فيما لا يبطله الهزل والسفر وهو
 الخروج المتديد وادناه ثلاثة ايام وانه لا ينافى فى الاهلية والاحكام لكنه من اسباب
 التخفيف بنفسه مطلقا لكونه من اسباب المشقة بخلاف المرض فانه متنوع فيؤثر
 فى قصر ذوات الاربع وفى تأخير الصوم لكنه لما كان من الامور المختارة ولم يكن
 موجبا لضرورة لازمة قيل انه اذا اصبح صائما وهو مسافر او مقيم فساfer لا يباح له
 الفطر بخلاف المريض ولو افطر كان قيام السفر المبيح شبهة فلا تجب الكفارة ولو
 افطر ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض واحكام السفر تثبت بنفس
 الخروج بالسنة وان لم يتم السفر علة بعد تحقيقا للرخصة والخطا وهو عذر صالح
 لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد ويصير شبهة فى العقوبة حتى لا ياثم
 الخطا ولا يؤخذ بمحد وقصاص ولم يجعل عذرا فى حقوق العباد حتى وجب عليه
 ضمان العدوان ووجبت له الدية وصح طلاقه ويجب ان ينمقذ بيعة اذا صدقه
 خصمه ويكون بيعة كبيع المكره والاكره وهو اما ان يعدم الرضى ويفسد
 الاختيار وهو الملجئ او يعدم الرضى ولا يفسد الاختيار اولا يعدم الرضى ولا
 يفسد الاختيار بحبس ابيه او ابنه والاكره بمجملته لا ينافى الخطاب والاهلية
 وانه متردد بين اولا يعدم الرضى ولا يفسد الاختيار وهو ان يهتم فرض
 وحظر واباحة ورخصة ولا ينافى الاختيار فاذا عارضه اختيار صحيح وجب
 ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن والابقى منسوب الى الاختيار الفاسد فى
 الاقوال لا يصلح ان يكون آلة لغيره لان التكلم بلسان الغير لا يصلح فاقصر
 عليه فان كان مما لا ينفسخ ولا يتوقف على الرضى لم يبطل بالكره كالطلاق ونحوه
 وان كان يحتمله ويتوقف على الرضى كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر الا انه يفسد
 لعدم الرضى ولا تصح الاقارير كلها لان صحتها تعتمد على قيام الخبره وقد قامت
 دلالة على عدمه والافعال قيمان احدهما كالاقوال فلا يصلح فيه آلة لغيره كالاكل

والوطأ فيقتصر الفعل على المكروه لان الاكل بضم غيره لا يتصور والثاني ما يصلح
 آلة لغيره كاتلاف النفس والمال فيجب القصاص على المكروه دون المكروه وكذا
 الدية تجب على عاقلة المكروه والحرمات انواع حرمة لا تنكشف ولا تدخلها رخصة
 كالزنا بالمرأة وقتل المسلم وحرمة تحتمل السقوط اصلا كحرمة الخمر
 والميتة وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها تحتمل الرخصة كاجراء
 كلمة الكفر وحرمة تحتمل السقوط في الجملة لكنها لم تسقط
 بعذر الاكراه واحتملت الرخصة ايضا كتناول
 المضطر مال الغير ولهذا لو صبر
 في هذين القسمين حتى قتل
 صار شهيدا